

صحيفة بيانات الإجراءات الوقائية المتكاملة
مرحلة تحديد المفاهيم

رقم التقرير: 121665

تاريخ إعداد/تحديث الصحيفة:

أولاً. معلومات أساسية

أ. البيانات الأساسية للمشروع

الرقم التعريفي للمشروع: P162957	البلد: تونس
رقم تعريفي إضافي للمشروع (إن وجد):	
اسم المشروع: مشروع دعم قطاع الصرف الصحي على أساس الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بتونس رئيس فريق العمل: جان مارتين برو	
التاريخ التقديري للعرض على مجلس المديرين التنفيذيين: 29 مارس 2018	التاريخ التقديري للتقييم المسبق: 4 ديسمبر 2017
أداة الإقراض: تمويل المشروعات الاستثمارية	وحدة الإدارة: GWA05
القطاع: المياه	
محور التركيز: جمع مياه الصرف ومعالجتها؛ الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص	
المبلغ المقدم المقدم من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (بملايين الدولارات): 130 المبلغ المقدم المقدم من المؤسسة الدولية للتنمية (بملايين الدولارات): 0 المبلغ المقدم من صندوق البيئة العالمية (بملايين الدولارات): 0 المبلغ المقدم من صندوق الكربون النموذجي (بملايين الدولارات): 0 مبالغ التمويل الأخرى حسب المصادر: 0	
فئة التصنيف البيئي: ب	
معالجة مبسطة بسيط [x] مكرر []	
هل هذا المشروع محول؟ نعم [] لا []	

ب. أهداف المشروع [من القسم 2 من مذكرة مفاهيم المشروع]:

تتمثل الأهداف المقترحة لهذا المشروع في: (1) توفير خدمات صرف صحي مُحسَّنة بموجب عقود شراكة بين القطاعين العمومي والخاص؛ و(2) تقوية قدرات الديوان الوطني للتطهير في تونس لإدارة عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجال تقديم خدمات الصرف الصحي.

ج. وصف المشروع [من القسم 3 من مذكرة مفاهيم المشروع]:

يواجه الديوان الوطني للتطهير قيوداً شديدة على قدراته كي يتمكن من التوسع في تقديم خدماته والارتقاء بجودتها على نحو كبير وسريع. وفي هذا السياق، اتفقت مجموعة البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية) مع

الحكومة التونسية على تجربة نهج مقارن للعقود الخاصة المستندة إلى الأداء يقوم على المقارنة بين أداء اثنتين من الشركات الخاصة من جهة وأعمال التوسعة وتقديم الخدمات التي يديرها ديوان التطهير من جهة أخرى، فضلا عن المقارنة بين أداء الشركتين. وسيتيح ذلك إظهار خيار تطوير ديوان التطهير إلى حد كبير كمدير لأشغال التنفيذ التي يضطلع بها القطاع الخاص، وذلك بديلا عن توسيع نطاق عمله كمقدم لخدمات القطاع العمومي، على أن تتمثل الأهداف الأطول أمدا في مساعدة الديوان على ما يلي:

- الالتزام بالمعايير الوطنية لتصريف الفضلات السائلة من خلال آليات تحفيز تعاقدية (الأداء)؛
- تقليل الزيادة في تكاليف التشغيل من خلال رفع الكفاءة على الأمد الطويل التي يُحقّقها مُشغّلون من القطاع الخاص؛
- تحسين برنامج إدارة الأصول عن طريق إنشاء برنامج لتطوير البنية التحتية وبرامج سنوية "رئيسية للصيانة والتجديد"؛
- سد النقص حاليا ومستقبلاً في عدد الموظفين بإقامة شراكة مع مُشغّلين دوليين من القطاع الخاص قادرين على التعاقد بسرعة مع أفراد مُؤهلين وتدريبهم؛
- نقل بعض المسؤوليات إلى مُشغّلين من القطاع الخاص على أساس الأداء، والمساهمة في إيجاد قطاع خاص محلي يتمتع بالنشاط والحيوية.

بالإضافة إلى ذلك، ومن أجل تقييم الاستعداد المؤسسي للديوان الوطني للتطهير للانتقال تدريجيا إلى أداء هذا الدور الجديد المحتمل كمدير لأنشطة التنفيذ التي يضطلع بها القطاع الخاص، قام البنك الدولي بتدبير منحة (أقمت الآن) من "برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية" ومساعدة الديوان على وضع برنامج للصرف الصحي على أساس الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وساعد البنك الديوان فيما يلي: (1) تحديد الكفاءات والمهارات المطلوبة لضمان أن يتم على أفضل وجه تنظيم البرنامج وتوفير أدواته وموارده للتصدي للتحديات الجسيمة في التنفيذ والإشراف على النقل التدريجي لمهام التشغيل والصيانة لجزء من البنية التحتية إلى القطاع الخاص؛ و(2) التواصل على نحو استباقي ومهني ومنفتح بشأن عقد شراكات بين القطاعين العمومي والخاص ومزاياها المتوقعة، وتشجيع أقصى قدر من التأييد من جانب أصحاب مصلحة داخليين وخارجيين، مثل نقابات العمال والمجتمع المدني.

وتضطلع وحدة الخدمات الاستشارية بمؤسسة التمويل الدولية حاليا بدور استشاري لمساندة الديوان الوطني للتطهير في وضع النهج الخاص بعقد شراكة بين القطاعين العمومي والخاص وهيكلها، ويشمل ذلك إعداد دراسات الجدوى ذات الصلة ووثائق المناقصات. ويتمثل دور المؤسسة في الإشراف على مستشار المعاملات الخاص الذي تم التعاقد معه لمساندة الديوان بتمويل من الصندوق العربي لتمويل مشروعات البنية التحتية. وفي إطار مساندة المؤسسة، يجب أن تكون مثل هذه المشروعات الاستشارية متسقة مع معايير الأداء للاستدامة البيئية والاجتماعية التي تعتمدها المؤسسة. ولذلك، يشتمل جزء من الخدمات الاستشارية للمؤسسة على المساندة والدراسات في هذا الجانب بوجه خاص كما هو موضح أدناه.

ومع تطبيق هذه العناصر، ولمساندة نهج العقود الخاصة المستندة إلى الأداء، وكذلك الأهداف الأطول أمدا المذكورة أعلاه، سيتألف المشروع من المكونات التالية:

أ. المكون الأول - صندوق استثمارات البنية التحتية للصرف الصحي. من خلال صندوق استثماري (هو صندوق الأشغال *Fonds de Travaux*) أنشئ في إطار المشروع، سيقوم البنك الدولي بتمويل الأشغال التي سينفذها الديوان الوطني للتطهير ومُشغّلون من القطاع الخاص على مدى عمر المشروع. ولن يقوم صندوق الأشغال بتمويل المدفوعات المتصلة بأنشطة التشغيل والصيانة لمحطات الرفع، ومحطات معالجة مياه الصرف، والشبكات وكذلك قيام مُشغّلين من القطاع الخاص بتركيب التوصيلات المنزلية الجديدة بالشبكة، وإنما سيأتي التمويل عن طريق رسوم الصرف الصحي، وستتم هذه المدفوعات ربع السنوية حسب الشروط المستندة إلى الأداء والمُبيّنة في العقد.

ويُبيّن الجدول التالي¹ بالتفصيل الأنشطة والأشغال التي سيُنفّذها مُشغّلون من القطاع الخاص بمختلف مصادر التمويل – فالبنك الدولي لا يُقدّم تمويلًا إلا للأنشطة التي سيساندها صندوق الاستثمار.

الجدول 1. الأنشطة والأشغال التي ستُنَفَّذ من خلال عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص

الأنشطة	التنفيذ	مصدر التمويل	آليات الدفع
(1) تشغيل وصيانة محطات الرفع ومحطات معالجة الصرف والشبكات	مُشغّل خاص خلال عمر العقد	عوائد الديوان الوطني للتطهير من رسوم الصرف الصحي	-تصرف المدفوعات كل ثلاث سنة بحسب شروط العقد (المستند إلى الأداء والمرتبط بعدد العملاء وحجم مياه الصرف المعالجة بالمتر المكعب) -آلية التحفيز السنوية التي تربط المكافآت والغرامات على أساس تحقيق أهداف الأداء التعاقدية (ما يصل إلى 10% من مجموع الأجر)
(2) تركيب توصيلات منزلية جديدة بالشبكة العمومية	مُشغّل خاص خلال عمر العقد	عوائد الديوان الوطني للتطهير من رسوم الصرف الصحي	تصرف المدفوعات كل ثلاث سنة عن كل توصيلة جديدة يتم تركيبها
الأشغال المتصلة بتركيب الأجهزة والتحكّم والتشغيل الذاتي وكذلك تدابير الصحة والسلامة	مُشغّل خاص خلال عمر العقد ماعدا عدادات التدفق التي يتعيّن تركيبها بنهاية الشهر الأول للتعاقد	عوائد الديوان الوطني للتطهير من رسوم الصرف الصحي	تصرف المدفوعات على أساس سير تنفيذ الأشغال. وتدرج المواصفات الفنية ذات الصلة والميزانية في العرض المُقدّم من المُشغّل
(4) إعادة التأهيل الأولية والتحديث لمحطات الرفع ومحطات معالجة مياه الصرف القائمة	مُشغّل خاص خلال العام الأول من عمر العقد	صندوق الاستثمار (قرض من البنك الدولي)	تصرف المدفوعات على أساس سير تنفيذ الأشغال. وتدرج المواصفات الفنية ذات الصلة والميزانية في العرض المُقدّم من المُشغّل
(5) أشغال تكميلية (إزالة النيتروجين والفوسفور، والتعقيم، ومعالجة الحمأة والرواسب وانبعاثات الروائح)	مُشغّل خاص خلال الأعوام الثلاثة الأولى من عمر العقد	صندوق الاستثمار (قرض من البنك الدولي)	تصرف المدفوعات على أساس سير تنفيذ الأشغال. وتدرج المواصفات الفنية ذات الصلة والميزانية في العرض المُقدّم من المُشغّل
(6) الأشغال الرئيسية لصيانة وتجديد محطات الرفع ومحطات معالجة مياه الصرف	مُشغّل خاص خلال عمر العقد، بدءاً من العام الثاني	صندوق الاستثمار (قرض من البنك الدولي)	تُدفع المخصّصات السنوية على دفعات متساوية كل ثلاث سنة. وتدرج المواصفات الفنية ذات الصلة والميزانية في العرض المُقدّم من المُشغّل
(7) الأشغال الرئيسية لصيانة وتجديد الشبكات والأشغال المدنية	الديوان الوطني للتطهير (أو مقاولون من الباطن يتعاقد معهم الديوان) خلال مدة العقد بدءاً من العام الأول	صندوق الاستثمار (قرض من البنك الدولي)	تصرف المدفوعات على أساس سير تنفيذ الأشغال. على الرغم من أن مُقدّمي العطاءات يُقدّرون إجمالي احتياجاتهم من أعمال الصيانة والتجديد في عروضهم المالية، فإن النطاق الفني الدقيق لهذه

¹ تشمل مجالات نشاط الشراكة بين القطاعين العام والخاص على 15 محطة لمعالجة مياه الصرف، ومحطات الضخ وشبكات الصرف الصحي المتصلة بها، لكنها لا تشمل: (1) شبكات تجميع مياه الأمطار على الطرق التي تقع جغرافياً في نطاق المشروع؛ و(2) نقاط تصريف حمأة مجاري الصرف المملوكة للديوان الوطني للتطهير. وسيظل المجالان الأخيران في نطاق تشغيل الديوان الوطني.

في إجراءات التوريدات في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، سيضع مُقدّمو العطاءات المهتمون المواصفات الفنية والميزانية ذات الصلة من أجل الأعمال الواردة في البنود (1) إلى (5)، ويقومون أيضا بتحديد وتقدير الميزانية المطلوبة خلال مدة العقد لبرنامج أشغال الصيانة والتجديد المجدولة في إطار البند (6). وستشكّل هذه المواصفات والبرامج جزءا من المقترحات الفنية والمالية لمقدمي العطاءات، وستلحق بعقود الشركات المُشغّلة التي وقع عليها الاختيار. وتشتمل الأشغال التي سينفذها الديوان الوطني للتطهير في إطار البند (7) على الأشغال المدنية وصيانة وتجديد الشبكات خلال مدة العقد، ووفقا لبرنامج يوضع ويُعدّل سنوياً بالتعاون مع الشركات الخاصة المُشغّلة. وسيطبق الديوان عملية التوريدات اللازمة لهذه الأشغال، وسيطلب من الشركات الخاصة المُشغّلة المشاركة في تقييم العروض والإبلاغ عن أي تحفّظ مهم قد يكون لديها على الأشغال المُنفّذة.

ب. المكون 2 – تقوية الأطر المؤسسية وإدارة المشروعات: في إطار هذا المُكوّن، سيقوم البنك الدولي بتمويل أنشطة بناء القدرات لتدعيم قدرة الديوان الوطني للتطهير على إدارة عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في تقديم خدمات الصرف الصحي ومتابعة تنفيذ هذه العقود وتطويرها. وسيضمن ذلك عدة أمور منها:

- مساندة التعاقد مع موظفين إضافيين في وحدة الامتيازات في الديوان الوطني للتطهير، ولاسيما في جوانب الكفاءة الرئيسية الثلاثة: (1) الإستراتيجية والتخطيط؛ (2) إدارة المشروعات؛ و(3) متابعة الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص والإشراف على تنفيذ العقود، وفي الوقت نفسه تقوية الوظائف المعتادة للديوان مثل العلاقات مع العملاء. وسيلزم أيضا تقديم تدريب لموظفي وحدة الامتيازات لضمان حُسن تأهيلهم لمتابعة تنفيذ عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص.
- دراسة استخدام تبادل الزيارات، وترتيبات التوأمة، والتدريب أثناء العمل للمساعدة في إحداث التحول من الدور التقليدي في تنفيذ المشروعات إلى دور يقوم على متابعة أداء المقاولين، والتفاوض على الجوانب الفنية والمالية وتلك المتصلة بالعلاقات، والإبلاغ عن سير تنفيذ الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص. ولتطوير المعاملات في المستقبل يمكن أيضا استخدام خبرات خارجية لوضع دراسات جدوى، وتقييمات للآثار البيئية والاجتماعية، ونظم لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وخطط لتخفيف المخاطر من جانب الديوان الوطني للتطهير، ولهيكلة مشروعات جديدة، وإعداد وثائق المناقصات، وتقديم المساندة أثناء عملية المناقصات، بما في ذلك تقييم العروض والمفاوضات مع القطاع الخاص.
- التعاقد مع مراجع فني لتقييم سير عمل الشركات الخاصة المُشغّلة وتقديم تقرير عنه. ومن شأن ذلك أن يساند هذا الديوان الوطني للتطهير في تقوية قدراته لإدارة هذه العقود، وفي تخفيف مخاطر تضارب المصالح عند محاولة قياس أدائه في تنفيذ مشروعات البنية التحتية للصرف الصحي في مناطق أخرى بالمقارنة بأداء المُشغّلين المُختارين من القطاع الخاص في المناطق المُختارة. وتشجع هذه الممارسة في بلدان أخرى اعتمدت ترتيبات مماثلة للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص في مجالات المياه والصرف الصحي. في إطار ما سبق ذكره، التعاقد مع استشاري مستقل في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية ليقوم بما يلي: (1) استعراض مدى التقيد بالالتزامات البيئية والاجتماعية في عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، و(2) تقديم تقرير عن نتائج الاستعراض، ومتابعة كل مجالات الامتثال وعدم الامتثال، ومتى أمكن، تقديم المشورة بشأن إجراءات تصحيحية يمكن أن يتخذها الطرف المعني (مع جدول زمني لإنجازها وتقديم تقرير عنها حينما تكتمل).² تنفيذ دراسات لإعداد الجوانب الأخرى للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وكذلك دراسة الخيارات المتاحة لجعل الإطار المؤسسي لآلية صندوق الاستثمار كهيكول تمويلي لأنشطة الصرف الصحي قد يتضمّن ترتيبات تمويل مختلطة؛

² الأنشطة المحتملة الأخرى التي سيتم تمويلها في إطار هذا المُكوّن وتساعد في تطوير قدرات الديوان الوطني للتطهير على إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية في ظل التعاقدات بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص قد تشمل على: (1) التدريب أثناء الخدمة لتطوير قدرات الديوان الوطني على اكتساب وإدارة بيانات محطات معالجة مياه الصرف/الشبكات من أجل رصد أداء هذه المحطات واتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المناسب؛ و(2) وضع وإدارة نظام التحذير المبكر في حالات الحوادث والأحداث وذلك بالتعاون مع مؤسسات أخرى تشارك في إدارة نوعية المياه واستخدام المياه (وزارة الصحة والوكالة الوطنية لحماية المحيط والمنوبيات الجهوية للتنمية الفلاحية، إلخ).

- (i) المخاطر المرتبطة بعمليات التخلّص من مياه الصرف وإعادة استخدامها، على سبيل المثال:
- أ. إذا لم يتم أصحاب الامتياز بتحسين نوعية النفايات السائلة كما هو مُحدّد في وثائق المناقصات،⁴ ولم تلاحظ سوى منافع محدودة لإعادة استخدام مياه الصرف المعالجة في الزراعة وتحسينات محدودة في جودة مياه البحر في منافذ التصريف؛
- ب. إذا كانت نتائج تخفيف التلوّث أقل مما كان متوقّعا، وكانت الأنشطة المُنفّذة في إطار التعاقد بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص تساهم في تدهور الظروف الحالية للموائل الطبيعية/الخرجة، بما في ذلك المواقع التي تشملها اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وغيرها من مناطق التنوّع الأحيائي الدولية.
- (ii) المخاطر المتصلة بالعمالة (الصحة والسلامة المهنية، وبعض المخاطر المرتبطة بالنقل من الوظيفة لموظفين من الديوان وضمان عدم تسريح عمال المقاولين الحاليين من أجل خفض النفقات نتيجة لاتفاق الامتياز).
- (iii) مخاطر التلوّث المتصلة بتنفيذ الأشغال؛ و
- (iv) المخاطر على صحة المجتمعات المحلية وسلامتها (مثل حركة السير إلى المواقع أثناء تركيب معدات جديدة).

فضلا عن ذلك، من المحتمل أيضا أن تكون لتركيب توصيلات منزلية جديدة مخاطر وأثار بيئية واجتماعية، لاسيما فيما يتصل بقضايا العمال والصحة والسلامة المهنية، إذا تركت أشغال إعادة تأهيل الشبكات أثارا على الأسر أو مؤسسات الأعمال. وقد تكون الأخيرة مرتبطة بنقل المباني / النشاط الاقتصادي، وبالحاجة إلى التعويض و/أو استعادة سبل كسب العيش بسبب موقع مواشير الشبكات (سيتم تحديد نطاق أعمال إعادة التأهيل/الصيانة بشكل مشترك بين الشركات المُشغّلة والديوان).

وتم تنفيذ عدد من الدراسات البيئية والاجتماعية في إطار دراسات جدوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص (تقرير "المسح الشامل")، و(مازالت تجري) دراسات تكميلية أحدث عهدا، وتم إدراج الشروط الخاصة بالجوانب البيئية والاجتماعية للمشغّلين من القطاع الخاص في مُسوّدة وثائق المناقصات، وسيجري تنقيحها إلى حين إتمام الدراسات الجارية للأثار البيئية والاجتماعية.⁵ وتهدف هذه الدراسات إلى المساعدة في تقييم الشروط العامة للجوانب البيئية والاجتماعية وتوزيع المخاطر المرتبطة بعقد الشراكة بين القطاعين العام والخاص (مع التركيز الشديد على محطات معالجة مياه الصرف). وتُعد المعلومات عن هذه الشروط نقطة مرجعية مفيدة في تحديد وتوزيع المخاطر البيئية والاجتماعية، وفي وضع أهداف الأداء للديوان، وللمشغّلين من القطاع الخاص وذلك في إطار التصميم العام للمشروع، لأن إعادة تأهيل محطات معالجة مياه الصرف والبنية التحتية المرتبطة بها، وكذلك مشاركة القطاع الخاص في التشغيل والصيانة تهدف إلى تحسين المعايير البيئية الحالية (ولاسيما تصريف الفضلات السائلة). وقد جُمعت معلومات إضافية (وإن كانت محدودة) أثناء بعثة الإعداد الأولية للبنك الدولي التي اشتملت على زيارات لبعض المواقع.

من المتوقع أن تكون كل المخاطر المُبيّنة أعلاه طفيفة، وفي ظل المعلومات المتاحة حتى الآن، تم تقييم المشروع حاليا في فئة التصنيف البيئي (ب). ويتضمّن القسم الثاني أدناه شرحاً لمخاطر وأثار مُحدّدة في إطار كل معيار من معايير الأداء اتساقاً مع هذا الأساس المنطقي. وستتطلب المخاطر المرتبطة بالموائل الطبيعية الخرجة المذكورة أعلاه مزيداً من التوصيف، وتبعاً لنتائج الدراسة الجارية بشأن البيئات المتلقية المرتبطة بمحطات معالجة مياه الصرف التي سيتم إدراجها في عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، سيتم تقييم احتمال الحاجة إلى تغيير فئة التصنيف البيئي للمشروع (إلى أ).

⁴ إرشادات مجموعة البنك الدولي للبيئة والصحة والسلامة والخاصة بالمياه والصرف الصحي السارية تشير إلى (1) المتطلبات الوطنية أو المعايير المقبولة دولياً مثل توجيه مجلس الاتحاد الأوروبي رقم 91/271/EEC Directive؛ و(2) أهداف جودة المياه على أساس الطاقة الاستيعابية للمياه المستقبلية والاستخدام النهائي الأكثر حساسية للمياه المستقبلية.

⁵ الدراسات الرئيسية التي أجريت حتى الآن هي: (1) التحليل الأولي لحساسية البيئة المستقبلية لمحطات معالجة مياه الصرف الصحي البلدية (أرتيليا، ديسمبر 2016)؛ (2) ورقة للمناقشة: الاعتبارات المتعلقة بأهداف معالجة الفوسفور والنترجين (أرتيليا، نوفمبر 2016)؛ (3) الدراسة البيئية التكميلية (أرتيليا، جار إعدادها)؛ و(4) تقرير مُلخّص نتائج العملية/المشاورات التي أجراها الديوان الوطني للتطهير فيما يتصل بمسائل خفض النفقات (اكتمل في هذه المرحلة).

ه. القدرات المؤسسية للمقترض لاعتماد نظام فعّال للإدارة البيئية والاجتماعية:

سيتم تطبيق منشور سياسات عمليات/إجراءات البنك الدولي OP/BP4.03 (معايير الأداء التي يعتمدها البنك⁶ فيما يتصل بأنشطة القطاع الخاص) على المشروع بدلاً من الإجراءات الوقائية للبنك. ويعمل منشور OP/BP4.03 كسياسة عامة لتطبيق معايير الأداء الفنية للبنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية. وسيُتيح هذا النهج الارتقاء بإعداد المشروع والبناء على العمل الذي ساندته مؤسسة التمويل الدولية حتى الآن كما هو مُبيّن أدناه.

وقد أنجز الديوان الوطني للتطهير بالفعل قدراً كبيراً من العمل لتقييم المخاطر البيئية والاجتماعية لما فيه مصلحة المشروع المقترح وذلك كنتيجة للتشاور من خلال برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية والصندوق العربي لتمويل مشروعات البنية التحتية. وساعد هذا التشاور في بادئ الأمر الديوان على تجميع أصوله الخاصة بالصرف الصحي في مجموعات، والتعاقد مع مستشار للمعاملات لوضع هيكل أول عقد امتياز لإسناد مسؤولية إعادة التأهيل والتشغيل والصيانة لهذه الأصول إلى القطاع الخاص. وكما ذكرنا آنفاً، تتولّى مؤسسة التمويل الدولية الإشراف على مستشار المعاملات، ولذلك تم تنفيذ عدد من الدراسات البيئية والاجتماعية (وبعضها يجري إعدادها)، وتم إدراج الشروط البيئية والاجتماعية لأصحاب عقود الامتياز في وثائق المناقصات.

وستتطلب عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص أن يلتزم المُشغّلون من القطاع الخاص بالقانون الوطني ومعايير الأداء التي يعتمدها البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية.⁷ فضلاً عن ذلك، تشتمل العقود على بنود خاصة بشهادة توثيق من قبل الغير وفقاً لمعايير المنظمة الدولية للمقاييس لنُظُم الإدارة البيئية (ISO 14001). وقد حصلت بعض محطات معالجة مياه الصرف بالفعل على شهادة التوثيق ISO 14001، التي سيتعيّن التحقّق من سلامتها وصلاحيّتها. وستجرى عمليات إضافية يقوم بها الغير لتدقيق ومتابعة أداء صاحب الامتياز. وفي إطار المكون الثاني للمشروع، الذي يُتوقع أن تبني فيه المساعدات الفنية قدرات المؤسسات على تنفيذ الأنشطة التي من المحتمل أن تكون لها آثار اجتماعية وبيئية كبيرة، ستلتزم هذه الأنشطة بالسياسات الوقائية ذات الصلة للبنك الدولي (ما لم تساند هذه الأنشطة بشكل مباشر إدارة الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، أو أداء صاحب الامتياز، أو إعداد مجموعات جديدة من أنشطة الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وهي الحالة التي ستكون فيها هذه المجموعات متسقة مع معايير البنك الدولي للأداء).

وفي إطار الاستعداد لمشروع البنك الدولي، سيجري تقييم مُفصّل لقدرات الديوان الوطني للتطهير على إدارة عقود الامتياز، والتوصية بإجراءات لسد أوجه النقص. ومن المتوقع أن تكون لدى الديوان القدرة على إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية لعمليات المناقصات والإشراف على العقود اللاحقة مع المُشغّلين من القطاع الخاص. ولتحقيق ذلك، سيقوم الديوان بإعداد وتنفيذ نظام متماسك للإدارة البيئية والاجتماعية لإدارة الآثار البيئية والاجتماعية على مستوى الديوان، وسيطلب أيضاً من المُشغّلين إعداد مثل هذا النظام على مستواهم (كما هو مُبيّن في مُسوّدة عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص). ومن أجل إنشاء نظام فعّال وقادر على أداء وظائفه، يمكن للديوان الوطني للتطهير استخدام كل الوسائل والأدوات المتاحة مثل إجراءات إدارة الأموال، والمستندات والعقود القانونية (ومنها سبل الانتصاف القانوني للتعامل مع حالات عدم الامتثال)، وإجراء مراجعات

⁶معايير البنك الدولي للأداء" هي في الحقيقة معايير مؤسسة التمويل الدولية للأداء بشأن الاستدامة البيئية والاجتماعية التي اعتمدت "كمعايير أداء للبنك الدولي" في عام 2013 عملاً بمنشور سياسة عمليات البنك الدولي 4.03. وقد اعتمدت معايير أداء مؤسسة التمويل الدولية أول مرة في عام 2006 وتم تحديثها في 2012.

⁷ سيشمل هذا إرشادات مجموعة البنك الدولي للبيئة والصحة والسلامة ذات الصلة.

لتدقيق أعمال المُشغّلين، وغيرها من عمليات مراقبة الأداء. وستكون هذه المتطلبات متسقة مع منشور سياسات عمليات/إجراءات البنك الدولي OP/BP4.03.

ومن الأمور الأساسية في نظام الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى الديوان الوطني للتطهير إجراءات التشغيل لإدارة صندوق الاستثمار (راجع المكون الأول) التي سيقوم بإعدادها الديوان، ويجب أن تشمل على عدة أمور منها شروط الصرف المرتبطة بمؤشرات مُحدّدة بوضوح فيما يتعلق بتحقيق الأهداف لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية، وسيتم دمجها في التزامات صاحب الامتياز في إطار تنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى صاحب الامتياز. وسيتممّن مثل هذا النظام للإدارة البيئية والاجتماعية، كما هو مطلوب بموجب المعيار الأول من معايير الأداء التي يعتمدها البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية، العناصر الرئيسية التالية: (1) سياسة شاملة تُحدّد الأهداف البيئية والاجتماعية؛ (2) قدرات وكفاءات تنظيمية لتنفيذ نظام الإدارة البيئية والاجتماعية وعمليات بناء القدرات الداخلية في المسائل البيئية والاجتماعية؛ (3) آلية لتحديد المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية المرتبطة بالمشروع خلال مدة الامتياز بكاملها؛ (4) برامج إدارية لتحديد تدابير تخفيف المخاطر وتحسين الأداء وإجراءات لمعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها؛ و(5) آلية للحوار والتشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع.

وستكون القدرة على التنفيذ الفعّال لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية عنصراً أساسياً للنجاح في إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في هذا المشروع. وبالإضافة إلى الديوان الوطني للتطهير، سيضمّن أصحاب المصلحة الرئيسيون في المشروع على (1) الشركتين المُشغّلتين التابعتين للقطاع الخاص اللتين وقع عليهما الاختيار؛ (2) أي هيكل تنظيمي/كيان قائم أو مزمع يشارك في إدارة صندوق الاستثمار وآلية ضمان الدفع التي سيتم إنشاؤها في إطار مشروع البنك الدولي؛ (3) الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية (مثل الهيئات المسؤولة عن إصدار التراخيص المطلوبة)؛ (4) النقابات العمالية؛ و(5) المجتمعات المحلية المتأثرة، والمنظمات غير الحكومية ومنظمات الدفاع عن التنوّع الأحيائي. وفيما يلي بيان للاعتبارات المتصلة بالقدرات الرئيسية.

يجب أن يمتلك الديوان الوطني للتطهير قدرات كافية على ما يلي:

- إدارة الجوانب البيئية والاجتماعية لعمليات المناقصات، والإشراف على العقود اللاحقة التي تُبرم مع المُشغّلين/أصحاب الامتياز من القطاع الخاص.
- إعداد وتنفيذ نظام متماسك لإدارة الآثار البيئية والاجتماعية، باستخدام كل الوسائل والأدوات المتاحة مثل إجراءات إدارة الأموال، والمستندات والعقود القانونية (ومنها سبل الانتصاف القانوني لمواجهة حالات عدم الامتثال)، وخطط عمل مستقلة في قضايا مُعيّنة، مثل النقل من الوظيفة لبعض العمال وإجراء مراجعات لتدقيق أعمال صاحب الامتياز، وغيرها من عمليات مراقبة الأداء.⁸
- تفعيل قدرات داخلية كافية لضمان مستوى رفيع من الكفاءة في تقييم الآثار البيئية والاجتماعية وتدابير تخفيف المخاطر التي سيخضعها أصحاب عقود الامتياز، وكذلك الديوان الوطني للتطهير نفسه مع المؤسسات ذات الصلة (مثل إدارة مسائل تسريح العمال لخفض النفقات، وإدارة العلاقات بين محطات معالجة مياه الصرف والمحطات التي يشملها الامتياز وبقية أجزاء الشبكة)؛
- في حالة التلوّث الناجم عن أنشطة الديوان السابقة/الحالية/المستقبلية في إدارة نقاط التفاعل بين المرافق التي يديرها الديوان والمرافق التي يديرها مُشغّلون من القطاع الخاص، سيظل الديوان مسؤولاً عن تدابير تخفيف المخاطر لتمكين المُشغّلين من القطاع الخاص من الوفاء بالتزاماتهم المتفق عليها، ويجب أن تكون لديه القدرة على إدارة الآثار.⁹

⁸ على سبيل المثال، كان هناك اقتراح بأن يستعين الديوان الوطني للتطهير وأصحاب الامتياز باستشاري مستقل في مجال تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لفحص التقيّد بالالتزامات البيئية والاجتماعية في اتفاقية الامتياز.

⁹ في نقاط التفاعل بين الديوان الوطني للتطهير وأصحاب الامتياز داخل محطات معالجة مياه الصرف، سيقوم الديوان الوطني بالتنسيق مع أصحاب الامتياز لضمان الوفاء بدرجة كافية بالإجراءات البيئية والاجتماعية ذات الصلة المُحدّدة في نظام الإدارة البيئية والاجتماعية.

- مساندة خطة بناء القدرات لأصحاب الامتياز وعمالهم و/أو طلب مثل هذه التدابير من أصحاب الامتياز أنفسهم.

يجب أن يمتلك أصحاب الامتياز قدرات كافية على ما يلي:

- الوفاء بكل التزاماتهم البيئية والاجتماعية كما تضمّنتها عقودهم خلال مدة هذه العقود؛
- إعداد وتنفيذ نظام للإدارة البيئية والاجتماعية والحفاظ عليه تمشياً مع المعيار الأول للأداء الذي يعتمده البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية في موعد أقصاه 30 يوماً قبل بدء نفاذ العقد؛
- إجراء دراسات عالية الجودة لتقييم الآثار البيئية والاجتماعية على نحو يُرضي الديوان والبنك الدولي؛
- تصميم وبناء أشغال التحديث، وتشغيل المشروع وصيانته وفقاً لمتطلبات التشريعات الوطنية ومعايير الأداء التي يعتمدها البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية، وان تسترشد أيضاً بالأحكام المنطبقة من إرشادات البنك الدولي الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة؛
- وضع وتنفيذ برامج إدارة لتحديد تدابير تخفيف الآثار وتحسين الأداء والإجراءات اللازمة لمعالجة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية التي تم تحديدها، وتحديد الأطر الزمنية التفصيلية لتنفيذ التدابير المحددة. ويجب أن تكون تدابير تخفيف المخاطر البيئية والاجتماعية وفقاً لنتائج دراسات تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لأعمال التحديث والصيانة (مثل تشغيل وصيانة نقاط تصريف الرواسب الحالية في مواقع محطات معالجة مياه الصرف وفقاً للتشريعات الوطنية ومعايير الأداء التي يعتمدها البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية)؛
- تحديد وتنفيذ آلية للتشاور مع المجتمعات المحلية المتأثرة بشأن قضايا مثل السلوك اللائق في حالة حدوث تصريف غير مُخطّط له خارج حدود المحطة بسبب تشغيل غير منتظم للمحطة/وقوع حادثة، أو أثناء نقل مواد إلى المحطات، وكذلك مصادر الإزعاج؛
- أن يقوم أصحاب الامتياز ومقاولوهم إن وُجدوا بإعداد وصيانة السياسات والإجراءات المكتوبة لإدارة الموارد البشرية وفقاً لمجلة الشغل التونسية (قانون العمل) ومتطلبات المعيار الثاني من معايير البنك الدولي/مؤسسة التمويل الدولية للأداء (العمال وظروف العمل).

و. خبراء السياسات الوقائية البيئية والاجتماعية في فريق العمل:

1. إيكاتيرينا غريغورييفا، خبيرة الشؤون البيئية، GEN03
2. أنطوان ليما، خبير أول التنمية الاجتماعية، GSU05

ثانياً. معايير الأداء التي قد يتم تفعيلها

يحدد لاحقاً	لا	نعم	معايير الأداء (برجاء شرح السبب)
		X	معيّار الأداء 1: تقييم وإدارة المخاطر والآثار البيئية والاجتماعية
		X	معيّار الأداء 2: العمالة وأوضاع العمل
		X	معيّار الأداء 3: كفاءة استخدام الموارد ومنع التلوّث

يحدد لاحقاً	لا	نعم	معايير الأداء (برجاء شرح السبب)
		X	معيار الأداء 4: صحة المجتمعات المحلية وسلامتها وأمنها
X			معيار الأداء 5: حيازة الأراضي وإعادة التوطين القسري
		X	معيار الأداء 6: حفظ التنوع الأحيائي والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الحية
	X		معيار الأداء 7: الشعوب الأصلية
X			معيار الأداء 8: التراث الثقافي

معيار الأداء 1: في إطار الاستعداد لمشروع البنك الدولي، سيجري تقييم مُفصّل لقدرات الديوان الوطني للتطهير على إدارة عقود الامتياز، واقتراح إجراءات لسد أوجه النقص. ومن المتوقع أن تكون لدى الديوان القدرة على إدارة الجوانب الخاصة بالآثار البيئية والاجتماعية لعمليات المناقصات والإشراف على العقود اللاحقة مع المُشغلين من القطاع الخاص. ولتحقيق ذلك، سيقوم الديوان بإعداد وتنفيذ نظام متماسك للإدارة البيئية والاجتماعية لإدارة الآثار البيئية والاجتماعية على مستوى الديوان، وسيطلب أيضاً من المُشغلين إعداد مثل هذا النظام على مستواهم. ومن أجل إنشاء نظام فعّال وقادر على أداء وظائفه، يمكن للديوان استخدام كل الوسائل والأدوات المتاحة مثل إجراءات إدارة الأموال، والمستندات والعقود القانونية (ومنها سبل الانتصاف القانوني للتعامل مع حالات عدم الامتثال)، وإجراء مراجعات لتدقيق أعمال المُشغلين، وغيرها من عمليات مراقبة الأداء. وسيطلب أيضاً من المُشغلين والمقاولين الآخرين الذين يتعاقد معهم الديوان (مثلاً لصيانة الشبكة) إعداد نظام للإدارة البيئية والاجتماعية على مستواهم وفقاً لمعيار الأداء الأول في إطار المتطلبات التي يتضمنها التعاقد معهم. وستتضمن العقود عدة أمور منها خطة عمل بيئية واجتماعية. ويتضمن القسم ب أعلاه التفاصيل التي تم تحديدها حتى الآن.

وفيما يتعلق بمشاركة أصحاب المصلحة المباشرة، سيكون للعقود المقترحة بنظام الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص تأثير على مختلف الجهات صاحبة المصلحة ومنها المقاولون الذين يقومون حالياً بتشغيل شبكات الديوان، والعمال التابعون لهم. وإذا لم يتم التشاور والتواصل بوضوح مع هؤلاء المقاولين وموظفيهم خلال هذا الانتقال إلى نمط مختلف لمشاركة القطاع الخاص (لاسيما فيما يتعلق بقضية التسريح المتصور للعمال)، فإن ذلك قد يُؤثر على سلامة الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، وتحقيق الهدف الإنمائي للمشروع.¹⁰

معيار الأداء 2: حيث إن المشروع يتركز على تمويل مختلف أنواع الأشغال، فإن مجال الصحة والسلامة المهنية يُعتبر أحد مجالات المخاطر الرئيسية. ويجب توخي الحذر للتأكد من أن المُشغلين وغيرهم من المقاولين ومقاولي الباطن المشاركين في

¹⁰ مخاطر السياق المتصلة بالوضع العام في تونس بشأن حرية تكوين الجمعيات والتفاوض الجماعي قد تزيد من المخاطر على المشروع. على سبيل المثال، نقابات العمال ذات نفوذ قوي في تونس، مثل الاتحاد العام التونسي للشغل. وقد تكون الممارسات المزعومة المناهضة للنقابات من جانب أرباب العمل في القطاع الخاص ومنها عزل النشطاء النقابيين واستخدام أيدي عاملة مؤقتة لإضعاف العمل النقابي أحد عوامل السياق التي يجب أخذها في الحسبان.

الأعمال يُطَبَّقون سياسات¹¹ وإجراءات وممارسات تتعلق بالصحة والسلامة والمهنية مثل تدريب الموظفين، والأدلة، ولافتات تحذيرية، ومعدات حماية شخصية متاحة إلخ. وسيُتعيّن أيضاً وجود آلية لمعالجة المظالم للعمال على مستوى كل من الديوان والمُشغّلين. وبالإضافة إلى معيار الأداء الثاني، سيتم تفعيل أحكام تتصل بالصحة والسلامة المهنية في الإرشادات الخاصة بالبيئة والصحة والسلامة.

واعتبرت أيضاً مسألة إعادة توزيع موظفي الديوان خطراً محتملاً. ومع أنه ليس متصوراً إجراء تقليص لأعداد العمال، فإن الديوان سيحتاج إلى إعادة توزيع موظفيه من محطات معالجة مياه الصرف التي ستخضع لعقد الامتياز إلى مواقع أخرى. وقد تُعدّ الديوان بإعادة توزيع موظفيه إلى مواقع أخرى لا تبعد أكثر من 30 كيلومتراً عن مواقع الخدمة الحالية، والإبقاء على ظروف العمل نفسها. وفي حالة الموظفين المرتبطين بمقاولين يستخدمهم الديوان حالياً، سيكون المُشغّل وفقاً للقانون التونسي والمتطلبات التي تم بالفعل إدراجها في مسودة وثائق المناقصات ملزماً بالاحتفاظ بهؤلاء الموظفين بشروط التوظيف نفسها. وفي الحالتين، ولضمان سلاسة الانتقال إلى نظام الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، يجب وضع خطة يدير بمقتضاها الديوان هذه العملية (وتكون فيها للمُشغّلين التزامات وأدوار مُعيّنة يجب أن يضطلعوا بها) ومن ذلك آلية لمعالجة المظالم.

وبالإضافة إلى ذلك، يقضي معيار الأداء الثاني بأنه يجب على صاحب الامتياز الالتزام بهذا المعيار، بما في ذلك وضع سياسات وإجراءات خاصة بالموارد البشرية (يجب أن تُغطّي أيضاً مسائل متصلة بالمقاولين من الباطن)، وكذلك آلية لمعالجة المظالم للعمال.

معيار الأداء 3: لا تمتلك معظم محطات معالجة مياه الصرف حالياً آليات تتيح لها الوفاء بالمعايير الوطنية التونسية الخاصة بالفوسفور والنتروجين في الفضلات السائلة، وتقوم حالياً بتصريف فضلات سائلة لا تلبّي المعايير الوطنية المعمول بها ومقاييس أخرى (مثل الطلب البيولوجي للأكسجين والطلب الكيميائي للأكسجين، وإجمالي المواد الصلبة العالقة). كما أن بعض المعدات الموجودة للوفاء بهذه المقاييس لا تعمل أيضاً، ومن ثم تساهم في هذه المشكلة. واقتُرحت حدود جديدة لتصريف الفضلات السائلة، تتضمن حدوداً أقل صرامةً لنسبة الفوسفور والنتروجين، لكن لأنه لم يتم بعد تحديد واضح للإطار الزمني لتطبيق هذه الحدود الجديدة، فإنه توجد حالة من الضبابية فيما يتعلق بالمتطلبات التشريعية التي سيتم تطبيقها على المشروع، ولاسيما أن مشغلي القطاع الخاص سيكون مطلوباً منهم بموجب العقود استكمال أشغال التحديث وإعادة التأهيل في العام الأول للمشروع. ومن ثم، يوجد احتمال ألا يفي المُشغّلون بالتزاماتهم التي سيُنص عليها في العقد. على الرغم من أن الديوان الوطني للتطهير نفذ استثمارات في التخلص من الحمأة (النفائات الصلبة)، فإنه يجري تخزين هذه النفائات في نقاط تصريف في موقع الكثير من محطات معالجة مياه الصرف أو التخلص منها في مطامر قريبة لا تُعرّف خصائصها الفنية حالياً (مثل وجود طبقات مانعة لنفاذ الماء). ومن ثم، توجد حاجة إلى معرفة مزيد من المعلومات لفهم ما إذا كان ذلك ينطوي على خطر بيئي (مثل تلوث البيئة والمياه الجوفية)، قبل اقتراح حلول للتعامل مع الحمأة قد تكون باهظة التكلفة في إطار التزامات المُشغّلين. وقد تُؤثّر الخيارات المتاحة للتخلص من الحمأة (بوجه عام في البلاد أو في نقاط تصريف يديرها الديوان) على المدى الذي ستكون فيه الشركات الخاصة المشغلة التي وقع عليها الاختيار قادرة على أن تفعل هذا بما يتسق مع متطلبات معايير الأداء لأن هذا خارج نطاق سيطرتها. وكشف فحص المخاطر المتصلة بالسياق العام أن قلة المواقع الملائمة لتصريف النفائات والتطبيق السليم لمجلة الشغل (قانون العمل) قد يُؤثّران على قدرة أصحاب العروض الفائزة في المناقصات على الوفاء بهذه الالتزامات البيئية والاجتماعية.

معيار الأداء 4: من المحتمل أن تتعرّض مستويات صحة المجتمع المحلي وسلامته لتأثيرات متوسطة بسبب أنشطة الإنشاءات/إعادة التأهيل أثناء المشروع. ومع أن معظم الأنشطة تجري داخل محيط محطات معالجة مياه الصرف ومحطات الرفع (التي تكون في العادة مُسيّجة بشكل كاف)، فإن بعض التأثيرات قد تحدث بسبب زيادة حركة المرور، والضوضاء، وتولّد مُخلفات الإنشاءات. وأفراد الأمن في المحطات غير مُسلّحين، لكنهم مُدربون تدريباً جيداً. ويجب أن يسري الأمر نفسه على أفراد الأمن الذين سيستخدمهم أصحاب الامتياز. وفضلاً عن ذلك، لا توجد حالياً معلومات كافية عن الاستخدام النهائي الأكثر

¹¹الخطر المتصل بالسياق العام الذي يجب أن يؤخذ في الحسبان هو أنه توجد معايير للصحة والسلامة المهنية في تونس، لكن إنفاذها في الغالب غير مكتمل، مع الافتقار إلى بيانات موثوق بها بشأن الحوادث والإصابات والوفيات في أماكن العمل على سبيل المثال.

حساسيةً للمساحات المائية التي تستقبل الفضلات السائلة لمحطات معالجة مياه الصرف، ومن غير الممكن في هذه المرحلة إجراء مزيد من التحليل للأثار المحتملة على صحة المجتمعات المحلية وسلامتها.

معيار الأداء 5: من غير المحتمل أن تُؤدّي أنشطة المشروع إلى استملاك أراضٍ لأن استثمارات المشروع ستحدث في مرافق معالجة مياه الصرف المُسيّجة والمُغلقة بالفعل. وفضلاً عن ذلك، من غير المتوقع أن تشهد مواقع المشروع تعديلات من مغتصبي الأراضي أو مَنْ يضعون أيديهم عليها بغير حق. ومن المتوقع أن يكون استخدام الأراضي في وضع المعدات/الآلات داخل حدود المواقع القائمة. ولكن من المحتمل أن تثار مشكلات تتصل بالأراضي، إذا تسببت أنشطة إعادة تأهيل الشبكة في تأثيرات على الأسر أو منشآت الأعمال، مثل نقل المباني / النشاط الاقتصادي وما يتصل به من الحاجة إلى دفع تعويضات و/أو استعادة سبل كسب العيش بسبب موقع مواسير الشبكة التي ستجري إعادة تأهيلها/صيانتها في إطار النطاق الذي تم تحديده بشكل مشترك بين المُشغّلين والديوان. بيد أنه يجدر ملاحظة أن إعادة التأهيل تعني بوجه عام أنها ستحدث في أرض تقع تحت سيطرة الديوان أو تقع في أملاك الدولة. وإذا برزت حاجة لإجراء أعمال حفر (ولن يكون الحال كذلك بالضرورة)، فيجب أن توجد آلية تكفل إلى أقصى حد ممكن دراسة حلول تساعد على تقادي الأثار على الممتلكات والأسوار القريبة. وإذا تأكدت مثل هذه الأمور (حتى أثناء تنفيذ المشروع)، فيجب تفعيل معيار الأداء 5 تبعاً لذلك. وبالنظر إلى أنه في هذه الحالة، ستقع على كاهل الديوان المسؤولية الأساسية عن إدارة مثل هذه المشكلات المتصلة بالأرض،¹² فمن المتوقع أن يقوم الديوان بوضع آلية/إطار لإدارتها (كما هو مذكور في معيار الأداء 5) سينص أيضاً على مسؤوليات المُشغّلين (ومقاوليهم من الباطن إن وُجدوا) في ذلك الشأن. وأثناء إعداد هذا المسح البيئي والاجتماعي الشامل، سيُجري البنك الدولي مزيداً من الفحص لاحتمال استملاك أراضٍ بما في ذلك محطات الرفع وشبكات التوزيع المتصلة بأعمال عقود الامتياز، وسيُطلب من الديوان تقديم وثائق إضافية. وقد طُلبت بالفعل بعض الوثائق المتصلة بسندات ملكية الأرض.

معيار الأداء 6: تحتوي قطع الأراضي التي تشملها هذه الشراكة المقترحة بين القطاعين العمومي والخاص على مناطق ذات قيمة عالية معترف بها دولياً من حيث التنوع الأحيائي (المواقع المشمولة في اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة وغيرها من مناطق التنوع الأحيائي الدولية الأخرى المعترف بها)، ومنها المناطق الواقعة في نقاط التصريف أو بالقرب منها. وتثور شكوك وضبابية بشأن كيف تتأثر هذه المناطق حالياً بمحطات معالجة مياه الصرف. وتتصل هذه الشكوك بأداء هذه المحطات الحالي في تصريف الفضلات السائلة، والحدود المناسبة لتصريف الفضلات السائلة في مواقع مُعيّنة والتي سيتعيّن تحديدها في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، على أساس الطاقة الاستيعابية للبيئة المستقبلية والاستخدام النهائي الأكثر حساسيةً للمياه المستقبلية. وحيث إنه من المتوقع بوجه عام أن تعمل الشركات الخاصة المشغّلة على تحسين أداء محطات معالجة مياه الصرف ونوعية الفضلات السائلة بموجب عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، فمن المهم تقييم خط الأساس لأحوال تصريف الفضلات السائلة (بقياسها عند نقطة التصريف) في بداية الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص حتى يتسنى قياس الأداء/سير العمل والتقدم المُحرز. لكن يجب توضيح أن الأثار المحتملة على المواقع التي تتضمنها اتفاقية رامسار وغيرها من مواقع التنوع الحيوي الدولية لا تنبع من الأشغال التي تستهدف على سبيل المثال تحسين نوعية الفضلات السائلة لضمان الالتزام بالمعايير الوطنية. إنما يرجع الخطر إلى احتمال تقاعس الشركات المشغّلة الخاصة أو ضعف أدائها في تلبية التزاماتها المتفق عليها، وفي الوفاء بهذه الالتزامات، وقد يلزم أن تُجري هذه الشركات تقييمات إضافية (فضلاً عن التقييم الذي يجري حالياً في هذه المسألة أي الدراسة البيئية التكميلية التي يُنفّذها مستشار المعاملات). وستنفّذ الشركات المشغّلة هذا قبل بدء تنفيذ الأشغال، وذلك لوضع خط أساس موثوق به يمكن من خلاله تقييم أداء الشركات، وقد يتضمّن ذلك خطة لإدارة التنوع الأحيائي في إطار برامج الشركات للإدارة البيئية والاجتماعية ووفقاً لمتطلبات معايير الأداء، وسيتم إدراجها في خطة العمل البيئي والاجتماعي وفقاً لمعيار الأداء 1.

معيار الأداء 7: لا توجد شعوب أصلية في مناطق استثمارات المشروع.

معيار الأداء 8: قد تثار مشكلات تتعلّق بالتراث الثقافي إذا أثّرت أشغال إعادة تأهيل الشبكة على القيم الثقافية نتيجةً لموقع أنابيب الصرف الصحي التي ستجري إعادة تأهيلها/صيانتها كجزء من النطاق الذي يتم تحديده بشكل مشترك بين الشركات

¹²يجدر ملاحظة أن أعمال شبكة الصرف الصحي في تونس تتوقف عند حد الملكية (أي أن الديوان الوطني للتطهير مسؤول عن توصيل الشبكة حتى حافة الملكية، والأسرة مسؤولة عن توصيل مرافقها بالشبكة).

المشغلة والديوان الوطني للتطهير (انظر النشاط (7) في الجدول 1). وسيكون هذا بالغ الأهمية بوجه خاص إذا اقتضى الأمر عمليات حفر أثناء أشغال صيانة الشبكة وتجديدها (ولكن قد لا تنشأ حاجة تُذكر لهذا لو استخدمت تقنيات لا تعتمد على الحفر). وإذا تأكدت مثل هذه المشكلات (حتى أثناء تنفيذ المشروع)، فسوف يلزم تفعيل معيار الأداء 8 تبعاً لذلك. وبالنظر إلى أنه في هذه الحالة ستكون إدارة مثل هذه المشكلات مسؤولة مشتركة بين الديوان والشركات وأي مقاولين آخرين من القطاع الخاص ومقاولي الباطن، فمن المتوقع أن يقوم الديوان بوضع آلية لإدارتها.

منشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP 7.50 – المشروعات المقامة على الممرات المائية الدولية: بالنظر إلى أن بعض المسطحات المائية التي يجري فيها تصريف الفضلات السائلة قد تكون لها روافد عابرة للحدود (مثلاً من خلال المياه الجوفية)، وإن كان هذا الاحتمال صغيراً، فإن فريق عمل المشروع سيعمل مع الإدارة القانونية أثناء الإعداد للتأكد من تفعيل هذه السياسة.

ثالثاً. خطة إعداد الإجراءات الوقائية

أ. التاريخ المستهدف لاستعراض تعزيز الجودة الذي سيتم عنده الإفصاح عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية، وإعداد صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع:

23 نوفمبر 2017

ب. بالنسبة للمشروعات التي تندرج في الفئة (ج) أو فئة (مؤسسات الوساطة المالية) التي لا تتطلب إعداد موجز للمراجعة البيئية والاجتماعية، سيكون التاريخ المستهدف لإعداد صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع:

غير متاح

ج. الإطار الزمني لإجراء واستكمال الدراسات المتعلقة بالسياسات الوقائية التي قد يقتضيها الأمر. يجب تحديد الدراسات المعينة ومواعيد إجرائها¹³ في صحيفة بيانات السياسات الوقائية لمرحلة التقييم المسبق للمشروع:

عملاً بمنشور سياسة العمليات/إجراءات البنك OP/BP4.03 الذي ينطبق على هذا المشروع، سيقوم البنك الدولي بإعداد موجز المراجعة البيئية والاجتماعية لتلخيص نتائج الفحص الشامل الذي يجريه البنك ووصف نظام الإدارة البيئية والاجتماعية الذي سيجري تفعيله وصيانته أثناء تنفيذ المشروع من قِبَل الهيئة الرئيسية المسؤولة عن إدارة التنفيذ (الديوان الوطني للتطهير) وكل أصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وسيتم الإفصاح عن موجز المراجعة البيئية والاجتماعية قبل التقييم المسبق للمشروع. وسيجري إعداد صحيفة بيانات السياسات الوقائية المتكاملة لمرحلة التقييم المسبق للمشروع لتكون بمثابة الصفحة الأولى في موجز المراجعة البيئية والاجتماعية.

¹³تشرط سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات الكشف عن الوثائق المتعلقة بالإجراءات الوقائية قبل التقييم المسبق للمشروع (1) في الموقع الإلكتروني الخارجي للبنك، و (2) في البلد المعني، في مواقع يسهل على الجمهور العام الوصول إليها وبالشكل واللغة التي يسهل على الأشخاص المحتمل تأثرهم بالمشروع فهمها.

فضلا عن ذلك، من المتوقع أن يتم الإفصاح عن الدراسات البيئية والاجتماعية التالية: الدراسة البيئية والاجتماعية التكميلية التي يُجريها مستشار المعاملات (قيد التنفيذ)؛ و(2) تقرير موجز لنتائج العملية/المشاورات التي أجراها الديوان فيما يتصل بمسائل خفض أعداد العمال (الذي اكتمل في هذه المرحلة). وسيتم مراعاة نتائج هذه الدراسات بشكل كامل في وثائق المناقصات.

وسيقوم الديوان أيضا بإعداد البنود التالية التي سيتم الإفصاح عنها قبل التقييم المسبق وستشكّل معاً الأساس لنظام الإدارة البيئية والاجتماعية على مستوى الديوان: (1) دليل عمليات إدارة صندوق الاستثمار سيشتمل على الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، ومتابعة أداء الشركات المشغلة في المسائل البيئية والاجتماعية، وكذلك الشواهد على دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية في أي وثائق أخرى ذات صلة (مثل وثائق مناقصات عقود الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص)؛ (2) خطة عمل للنقل من الوظيفة لبعض الأفراد تشمل موظفي كل من الديوان والمقاولين الحاليين، بما في ذلك وضع آلية لمعالجة المظالم؛ و(3) إطار لإدارة مسائل نقل المباني والنشاط الاقتصادي واستعادة سبل كسب الرزق على مستوى الديوان بالنسبة لأشغال صيانة الشبكة (انظر النشاط (7) في الجدول 1)؛ و(4) إجراءات لإدارة الآثار المحتملة على التراث الثقافي.

وأثناء إعداد المشروع، ستخضع الأشغال التي يُفَعِّدها الديوان بمساندة مستشار المعاملات (الذي تشرف عليه مؤسسة التمويل الدولية) للمزيد من التقييم، وإذا اقتضت الضرورة، يمكن أن يجري الديوان دراسات بيئية واجتماعية إضافية (مثل مراجعات لتدقيق الجوانب البيئية والاجتماعية) لسد أي أوجه نقص مطلوبة للوفاء بمتطلبات البنك الدولي. وفي هذه الحالة سيتم إعداد تقرير (تقارير) المراجعة والإفصاح عنه قبل التقييم المسبق. وسيتم الاتفاق على نطاق هذه الدراسات مع الديوان وتتركز على تقديم صورة أكثر اكتمالاً للمخاطر، مع التركيز على النطاق الكامل لمجالات المخاطر (التي تتجاوز نطاق المخاطر المتصلة بمعيار الأداء 3 – ومعيار الأداء 6 التي كانت محور التركيز الرئيسي لدراسات مؤسسة التمويل الدولية حتى الآن). وسيُعْطَى هذا النطاق أيضاً تحديد أي مرافق ذات صلة بالمشروع (إن وُجدت) ينطبق عليها تعريف معيار الأداء 1 وأي مخاطر بيئية واجتماعية أخرى. وفي هذا الصدد، يجدر ملاحظة أنه حتى الآن لم يتم تحديد أي مرافق واضحة ذات صلة غير المناطق المحتملة لتصريف الحمأة خارج مرافق الديوان.

ومن حيث مشاركة أصحاب المصلحة الرئيسية، سيجري الديوان مشاورات مع المجتمعات المحلية بشأن الخطط المقترحة للشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، والآثار المرتبطة بها، وأدوار كل من الشركات الخاصة المشغلة والديوان في إدارتها. وأجرى الديوان مشاورات بشأن إستراتيجية الاتصالات العمومية حول الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص، لاسيما فيما يتصل باحتمال خفض أعداد العاملين، وكانت النتائج الرئيسية كما يلي:

- اكتمل إنجاز المهام الأربع الرئيسية التالية: (1) إعداد مسوغات إعلامية متسقة للاتصالات؛ (2) إعداد دليل للاتصالات الداخلية والخارجية؛ (3) تنظيم حلقة عمل بشأن التعامل مع وسائل التواصل (عقدت في مدينتي تونس و صفاقس في 8 و10 نوفمبر 2016 على الترتيب)، (4) إجراء مشاورات مع أعضاء نقابات عمال منطقتي شمال مدينة تونس والجنوب الشرقي بين 30 يناير و16 فبراير 2017؛ و(5) تنظيم حلقة عمل بشأن دور المجتمع المدني في مساندة إدارة الشراكات بين القطاعين العمومي والخاص ومتابعتها في 22 مايو 2017.
- تأكدت أهمية الاتصالات الداخلية داخل الديوان أيضا كوسيلة لمساندة الاتصالات الخارجية مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروع والجمهور العام.

رابعاً. الموافقات

		اسم وتوقيع مقدم الوثيقة:
1 نوفمبر 2017	جان مارتن برو	رئيس فريق العمل:
		اعتمدها:
2 نوفمبر 2017	نينا تشي	المنسق الإقليمي للسياسات الوقائية:
		تعليقات:
2 نوفمبر 2017	ستيفن شونبرغر	المدير بقطاع الممارسات:
	ماري فرانسواز ماري نيلى	المدير القطري
		تعليقات: